

Distr.
GENERAL

A/53/374
15 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البندين ٩٣ و ١١٣ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

استغلال عائد التنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١-٨	أولا - مقدمة
٥	٩-١٦	ثانيا - إقامة الشبكات من أجل التنمية
		ثالثا - المقترحات
٧	١٧-٢٣	ألف - تعزيز التجارة الإلكترونية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)
٩	٢٤-٣٠	باء - بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
١١	٣١-٣٧	جيم - توسيع سبل وصول البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواقل من أجل التواصل في مجال المعلومات والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
١٣	٣٨-٤٤	دال - نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)

<u>الصفحة</u>	<u>المقررات</u>
١٥	هـ - بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان النامية (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) ٤٥-٥١
١٧	واو - مركز التنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) ٥٢-٥٨
١٨	زاي - شبكة بحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) ٥٩-٦٥
٢٠	حاء - الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) ٦٦-٧٢
٢٤	المرفق - الاحتياجات من الموارد حسب المشروع

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير مقترحات للإفادة من عائد التنمية بعد إنشاء حساب التنمية، في ضوء ما وردت مناقشته في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950؛ انظر على وجه الخصوص الإجراءات ٢١ و ٢٢) وما جاء على نحو أكثر تفصيلا في إضافة ذلك التقرير المعنونة "إيجاد عائد للتنمية" (A/51/950/Add.5).

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من قرارها ٢٢٥/٥٢ المعنون "حساب التنمية"، إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن الاستفادة مما يتاح من أموال وذلك في إطار باب جديد برقم ٢٤ في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وفي الفقرة ٤ من القرار نفسه طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تضمين التقرير الأهداف والاتجاهات البرنامجية لحساب التنمية. وقد قدم تقرير الأمين العام عن استغلال عائد التنمية (E/1998/81) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ أما التقرير المطروح فيما يلي فيشمل المزيد من التفاصيل عن المقترحات المقدمة في التقرير السابق.

٣ - ووفقا لذلك القرار، أعد هذا التقرير وهو مقدم للنظر فيه. ويتضمن التقرير مقترحات أعدت في إطار تخصيص اعتماد بمبلغ ١٣,٠٦٥ مليون دولار لتعظيم أثر تلك المقترحات، التي تستند إلى الأولويات والبرامج الفرعية ذات الصلة التي تقرر في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ كما أنها تساهم في تحقيقها. على أن المشاريع المقترحة سوف تكمل الأنشطة القائمة دون أن تحل محلها.

٤ - والمدير البرنامجي لحساب التنمية هو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو الذي يدعو إلى انعقاد اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تتألف من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، واللجان الإقليمية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعاهد التدريب/البحث. وتعمل اللجنة التنفيذية، في جملة أمور، على تعزيز اتساق السياسات وتحقيق فعالية التكاليف في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهدافها الرئيسية العمل على تحقيق الحد الأقصى من فعالية البرامج وتخفيض التكاليف الإدارية إلى أدنى حد. وقد أعربت اللجنة التنفيذية، في بيانها لأهدافها، عن الحاجة إلى تيسير المشاركة بصورة أكثر فعالية من جانب البلدان النامية في العمليات العالمية، وإلى تحقيق توازن أفضل بين الأبعاد العالمية والإقليمية للتنمية من حيث التحليل وتحديد المعايير والمساعدة التقنية. وقد وضعت المقترحات الحالية فرادى الكيانات التي تتألف منها اللجنة التنفيذية، في سياق تلك الأهداف العريضة، وكذلك على ضوء تقرير الأمين العام عن استغلال حساب التنمية (A/52/848). وستقع على تلك الكيانات أيضا مسؤولية تنفيذها.

٥ - وتشدد "خطة للتنمية" على دور منظومة الأمم المتحدة في تنشيط التنمية. وفي هذا العالم الذي أصبحت فيه العولمة والتحرر والترابط ملامح رئيسية للاقتصاد العالمي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإجراءات الوطنية والدولية من أجل زيادة منافع عملية العولمة وتلافي خطر تهيمش البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن أهم تحد يواجهها هو تحقيق التنمية، وهو ما يتطلب، في جملة أمور، النمو الاقتصادي وتهيئة الأحوال الخارجية المواتية. وهذا هو الإطار الأوسع للمقترحات الواردة في التقرير الحالي.

٦ - وتبين المعايير المتعلقة بالأداء لتمويل مقترحات المشاريع من حساب التنمية في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية (A/52/1009). كما أن المشاريع المتصلة باستغلال حساب التنمية تم وضعها على أساس هذه المعايير. وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تركز المشاريع على مفهوم التواصل الشبكي للتنمية بوصفها وسيلة رئيسية لتوسيع المنافع العائدة من عملية العولمة وتجنب مخاطر التهميش للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً في إطار الاقتصاد العالمي. على أن المفهوم يتعلق أساساً بالطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تيسر وتعزز مشاركة البلدان النامية في شبكات المعلومات العالمية والإقليمية.

٧ - ويصف الفرع ثانياً الوارد أدناه المفهوم العام للتواصل الشبكي من أجل التنمية، فيما يتضمن الفرع ثالثاً عدداً من المقترحات المحددة التي وضعها ووافق عليها أعضاء اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي مطروحة للتمويل من حساب التنمية.

٨ - وخلال نظرها في السرد البرنامجي للباب ٧ ألف، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والباب ٢٦، الإعلام ساور القلق لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثامنة والثلاثين إذ لاحظت أنه بغير مؤشرات مناسبة لقياس مدى التقدم المحرز في إحراز الأهداف، فليس بوسع التقييم النهائي أن يحدد أهمية وكفاءة وفعالية وأثر البرنامج، وأوصت بتنفيذ تحسينات في هذا الصدد بتحسين صياغة الأهداف وإدراج مؤشرات الإنجاز (انظر A/53/16، الجزء ١، الفقرات ١٧٩ و ١٨٠ و ٢٠٦ و ٢٠٧). فضلاً عن ذلك، ففي مشاورات غير رسمية عديدة حول حساب التنمية، تم الإعراب مراراً وتكراراً عن الرأي بأن مقترحات المشاريع ينبغي أن تشمل مؤشرات للتقدم يمكن قياسها. ومن ثم، فأتساقاً مع الآراء المعرب عنها من جانب لجنة البرنامج والتنسيق، بذلت جهود في هذا التقرير لوضع تصاميم للمشاريع من شأنها أن تتيح تقييم التقدم من حيث المنجزات والأثر. وعليه، فإن هذا التصميم بالنسبة إلى كل مشروع مقترح، بالإضافة إلى تقديمه معلومات أساسية بالنسبة إلى المشكلة المطروحة، والعلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل وفترة المشروع والأنشطة المقترحة والاحتياجات المقدرة من الموارد، يطرح الهدف أو الأهداف والنتائج المتوقعة والمؤشرات المتصلة بالمنجزات المتوقعة. ويعبر الهدف عن الإنجازات الشاملة المطلوب من المنظمة تحقيقها خلال الفترة المنتهية بتنفيذ المشروع ذي الصلة. والنتائج المتوقعة هي التغييرات أو المزايا الأخرى التي سوف تحقق لصالح المستخدمين النهائيين أو المستفيدين من أنشطة المشروع في سياق السعي الحثيث نحو إحراز الهدف المنشود. وفيما يتعلق بالهدف أو الأهداف فإن النتائج المتوقعة تتسم بصورة عامة بطابع عملي أكثر. والمؤشرات هي الملامح الممكن قياسها التي تساعد على تحديد إمكانية ومدى إحراز النتائج المتوقعة.

وهي مستقاة من النتائج المتوقعة ذاتها ومصممة لكي تتيح رسم هدف وجدول محدد يتم على أساسهما قياس التقدم المحرز. وتتجاوز المؤشرات في نظرتها مجرد حجم الأنشطة أو المنتجات المتعلقة بالمشروع باعتبار أنها تسعى إلى قياس الأثر الناجم عنه.

ثانيا - إقامة الشبكات من أجل التنمية

٩ - الأساس المنطقي لهذا النهج هو أن المشاركة التامة والفعالة في الشبكة العالمية الجديدة للمعلومات أصبحت أمرا تتزايد أهميته الأساسية بالنسبة لكل بلد لكي يستفيد من عملية العولمة وينجو من التهميش. فتكنولوجيا المعلومات جعلت التجارة والأعمال المصرفية والترفيه والخدمات وخطوط التجميع والتعليم والرعاية الصحية مختلفة اختلافا أساسيا عما كانت عليه قبل عقد واحد مضى. وتكنولوجيا المعلومات اليوم تتجاوز كثيرا مجرد الاتصال عبر وسائط الإعلام، حيث تتيح إمكانات للتغيير وآفاقا جديدة للتنمية. كما أن تكنولوجيا المعلومات تتيح النشر السريع للأفكار والقيم والعمليات، وهي بذلك مكملة للتعليم والعلوم والرعاية الصحية والثقافة.

١٠ - وقد أعادت لجنة التنمية الاجتماعية في الآونة الأخيرة تأكيد هذا النهج في قرارها ١/٣٦، الذي تضمن نتائج متفقا عليها للاهتمام بها ومتابعتها من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث أشارت اللجنة، في جملة أمور، إلى أن المعلومات ليست مجرد سلعة، فالوصول إلى المعلومات له أهمية جوهرية للمشاركة التامة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الاقتصاد العالمي. وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٨ أكد المجلس أيضا الأسبقية العليا التي يوليها إلى ضمان السبل الميسورة والاقتصادية دون تعقيدات أو عوائق بالنسبة لوصول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين لديها من خلال سبل شتى منها بعثاتهم الدائمة، إلى العدد المتزايد مما تمتلكه الأمم المتحدة من قواعد بيانات ونظم وخدمات معلومات تستخدم الحاسوب. وينبغي أن توضع السياسات في مجال إنتاج المعلومات ونشرها واستعمالها مستهدفة تشجيع اتباع نهج جديدة وفعالة للتكاليف تشمل الجميع وتقوم على المشاركة. وتلافيا لاتساع الشقة بين أثرياء المعلومات وفقراء المعلومات، لا سيما الشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يجب وضع استراتيجيات لتحديد الأولويات وتشجيع الاستثمارات الوافية بالغرض، بما في ذلك التمكن من الوصول إلى التكنولوجيا من أجل تحقيق تكافؤ الفرصة للجميع. وفي هذا السياق، ينبغي العمل بالذات على اتخاذ تدابير لتشجيع تمكن البلدان النامية من الوصول إلى الدروب السريعة والجديدة للمعلومات.

١١ - وما برحت تدفقات المعلومات - وبالتالي تكنولوجيا المعلومات - تشكل محركا رئيسيا لعملية العولمة. على أن بلدانا نامية كثيرة لا تزال تقف عند هامش الاقتصاد العالمي، وسوف تتعذر عليها المشاركة فيه بصورة إيجابية ما لم تعزز بدرجة كبيرة قدرتها على الاتصال بالشبكات الدولية الكبرى للمعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن احتياجات البلدان النامية من البيانات في مجال إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك رصد وتنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية، فضلا عن الاحتياجات المنبثقة من المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة التي انعقدت في الآونة الأخيرة، احتياجات كبيرة بصورة غير عادية.

١٢ - ويمثل توفير تكنولوجيا المعلومات حلا منخفض التكلفة لإدماج البلدان النامية بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي، حيث يؤدي تقديم المعلومات في الوقت المناسب دورا حيويا. وتكنولوجيا المعلومات تساهم في تحسين إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وهي تهيئ الظروف المناسبة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات داخل البلدان النامية وفيما بينها، وكذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والمتابعة الفعالة على الصعيد الوطني للمؤتمرات العالمية الأخيرة التي عقدتها الأمم المتحدة تحتاج إلى توفر القدرات المؤسسية اللازمة لإدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار في مجال التنمية. ومن شأن تحسين التمكن من الوصول إلى التكنولوجيا العصرية للمعلومات أن يسهل مثل هذا الإدماج.

١٣ - وتكنولوجيا المعلومات تهيئ المسرح للتواصل الشبكي الذي أصبحت الحاجة إليه تتزايد باستمرار، لا بين صفوف صانعي السياسة في البلدان النامية فحسب، وإنما أيضا لدى مؤسسات البحوث في تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فمن شأن تكنولوجيا المعلومات أن تتيح إمكانية أن تشمل تلك الشبكات إقامة حلقات وصل مع العالم في مجموعه، بما في ذلك ما يتوفر لدى الأمم المتحدة من قدرات لتحليل السياسات ومن معاهد للبحث.

١٤ - ويجب أن يستهدف التواصل الشبكي فيما بين الخبراء غرضا واضحا. وقد يكون محور التوجيه في هذا الشأن هو التوصيات العديدة التي أصدرتها دورة مؤتمرات الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء القدرات. والجهود التي يجري بذلها على الصعيد الوطني وتلقى الدعم من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، ضمن جهات أخرى، يمكن تعزيزها بواسطة ترتيبات أكثر فعالية لتبادل المعارف والخبرات والأفكار فيما بين البلدان.

١٥ - ولقد أعلن الأمين العام في مقترحاته الخاصة بالإصلاح أنه يعتزم زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي أن يكون من العوامل الهامة في بلوغ هذا الهدف التركيز على استغلال عائد التنمية في تكنولوجيا المعلومات وفي التواصل الشبكي من أجل التنمية.

١٦ - ويرد أدناه بيان المقترحات الثمانية الحالية.

ثالثا - المقترحات

ألف - تعزيز التجارة الإلكترونية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الأهداف

١٧ - في إطار الهدف الشامل الذي يقضي بتعزيز تنمية البلدان النامية ضمن سياق العولمة والتكافل، فإن الهدف المقترح هو دعم قدرة البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية على التبادل التجاري بتكاليف أقل من خلال التجارة الإلكترونية.

المعلومات الأساسية

١٨ - التجارة الإلكترونية تجتذب الاهتمام في المناقشات المتعددة الأطراف وذلك لما يمكن أن تنطوي عليه من أثر على التجارة الدولية والتنمية. وهي تتيح فرصا ممتازة للتجارة بتكاليف أقل بفضل إلغاء الوساطة وبفضل المشاركة في الأسواق العالمية. ولم يتم حاليا تحديد تلك الفرص والاستفادة منها بصورة تامة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب فجوات المعلومات وارتفاع التكاليف وانعدام الدعم الخارجي في المراحل الأولية. وبوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور مساعد في هذا الشأن بتوفير المعلومات والمعدات والقدرات على إقامة الشبكات عن طريق تعزيز الشبكة العالمية للمراكز التجارية التي يقوم بتشغيلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

١٩ - الاقتراح مطروح ضمن نطاق وألويات الخطة المتوسطة الأجل في إطار البرنامج ٩ (التجارة والتنمية) ولا سيما البرنامج الفرعي ٩-٤ (الهيكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية وكفاءة التجارة) ومن شأنها أن تكمل الأنشطة البرنامجية ذات الصلة في هذا المجال. وسوف تحقق نتائج بارزة في إطار فترتي السنتين.

النتائج المتوقعة

٢٠ - سوف يؤدي تنفيذ المشروع إلى (أ) إزالة بعض العقبات التي تحول دون المشاركة في التجارة الإلكترونية وزيادة الوصول إلى الشبكات الفعلية وإلى الموارد والتكنولوجيا و(ب) تعزيز الوعي لدى صانعي القرارات والمفاوضين من البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية بشأن طبيعة التجارة الإلكترونية والقضايا المتصلة بها.

المؤشرات

٢١ - سوف تشمل المؤشرات: استخدام التجارة الإلكترونية من جانب موظفي الحكومات/صانعي القرارات الذين شاركوا في برامج التدريب بالإضافة إلى عدد من المحاور على موقع الشبكة العالمية للمراكز التجارية (GTPNet) وعدد من البلدان المستهدفة التي تستخدم برمجيات جديدة مقترحة للتجارة الإلكترونية وعدد

من المستجيبين لدراسة استقصائية توضح أنهم اكتسبوا فهما بالنسبة إلى (طبيعة وقضايا) التجارة الإلكترونية من خلال المواد التدريبية التي كفلها المشروع.

الفترة المستغرقة

٢٢ - تُقترح الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠٠.

الأنشطة المقترحة

٢٣ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) وضع وتطوير خطط لتبادل المعلومات وتحليل السياسات، لا سيما للمسؤولين الحكوميين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، عن '١' أثر المقترحات الحالية المطروحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة الدولية وغيرهما من الهيئات بشأن وضع إطار عالمي للتجارة الإلكترونية '٢' طابع ما يمكن تقريره من التزامات/ معايير يتفق عليها دوليا في مجال تسهيل التبادل التجاري والتجارة الإلكترونية فيما يتعلق بالسياسات الحكومية والآثار التي تترتب عليها بالنسبة لمختلف القطاعات المهمة بالمسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية؛

(ب) إجراء تحليلات لآثار المعتمد دوليا من معايير الوثائق والممارسات التجارية في مجال التجارة الإلكترونية (على صعيد الحكومة وصعيد الصناعة) على الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وعقد اجتماعين لخبراء رفيعي المستوى لمناقشة نتائج وتوصيات الدراسات المذكورة أعلاه؛

(ج) تقديم مساعدة الخبراء ومشورتهم للحكومات بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بتسهيل التجارة والتجارة الإلكترونية؛ وتقديم المشورة للمراكز التجارية بشأن إنشاء وتسويق خدمات للتجارة الإلكترونية لعملائها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(د) عقد مؤتمري مائدة مستديرة بشأن التجارة الإلكترونية، يضمن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(هـ) تطوير أدوات من البرامج الحاسوبية المتخصصة من قبيل نظام لإدارة قواعد البيانات لفرص التجارة الإلكترونية تستقي بياناته من الشبكة العالمية للمراكز التجارية، والنشر عن طريق الشبكة العالمية للمواقع التجارية وموقع هذه الشبكة العالمية (GTPNet) على الإنترنت؛ وإثراء الشبكة من خلال تصميم موات للمستعملين وتطوير جوانب التفاعل تحسينا للتواصل مع العملاء؛

(و) إعداد دورات دراسية تدريبية يستعان فيها بالحاسوب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن '١' ممارسات التصدير والاستيراد في عصر التجارة الإلكترونية و '٢' المدفوعات الدولية في مجال التجارة الإلكترونية و '٣' شحن البضائع والتجارة الإلكترونية و '٤' التسويق الدولي مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام شبكة الإنترنت؛ ونشر وتوزيع معلومات عن التجارة الإلكترونية، مع الاهتمام بالمسائل ذات الأهمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(ز) تنظيم مقرر دراسي لتدريب المدربين (انظر أعلاه) لمشاركين من ١٠ بلدان تجريبية؛

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

باء - بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الأهداف

٢٤ - في إطار الهدف الشامل بمساعدة المجتمع الدولي على فهم التحديات الناشئة والمشاكل المزمنة في التنمية العالمية، فإن الهدف المقترح يتمثل في إنجاز المزيد من عمليات صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا التي تستند إلى المعلومات وإلى قواعد واسعة على الصعيد الوطني من خلال شبكة من الخبرات الإنمائية بالمنطقة.

المعلومات الأساسية

٢٥ - بالإضافة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تتحمل المسؤولية عن إسداء المشورة للحكومات بشأن القضايا الملحة في مجال السياسات الوطنية والإقليمية، فإن ثمة مؤسسات وباحثين مستقلين داخل أفريقيا وخارجها يضطلعون بدورهم بأنشطة بحثية تتصل بالبيئة السياسية الأفريقية. ومن شأن الربط بين هذه المؤسسات وتقديم نتائج تحليلها للسياسات بصورة أكثر مباشرة إلى صانعي القرارات، أن يشكل قيمة مضافة إلى أثر السياسات الناجمة عن أعمالها في القارة مع تعزيز هذا الأثر. كما سيؤدي الاقتراح إلى تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاستفادة من شبكة الخبرات المنتسبة إليها بطريقة فعالة من حيث التكاليف من أجل تجميع الكفاءات الأساسية لصالح المنطقة ولكي يتاح للدول الأعضاء المشورة ذات الصلة في الوقت المناسب. وعندما تعمل الشبكات وباحثو السياسات المنتسبون إليها كفريق واحد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فلسوف يكون من صالحهم حينئذ أن ينجم عن أعمالهم في مجال السياسات أثر أكثر مباشرة على صعيد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي سياق تنفيذ الاقتراح، سوف تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أساساً بدور تيسيري حافز وتعمل كدار مقاصة لأفضل الممارسات وكمصدر أفريقي للمعلومات الإنمائية.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٢٦ - الاقتراح مطروح ضمن نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل في إطار البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا) ولا سيما البرنامج الفرعي ١٤-١ (تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية) وسوف يكمل الأنشطة البرنامجية ذات الصلة في المنطقة كما سيقدم حلا منخفض التكاليف للبلدان النامية في إقامة شبكات بالخبرات الإنمائية ويحقق نتائج ملموسة خلال فترتي السنتين.

النتائج المتوقعة

٢٧ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى دعم شبكة بالخبرات الإنمائية عن أفريقيا فيما بين مراكز البحوث والخبراء الأفراد مع تعزيز المهارات التحليلية والتطبيقية على مستوى صنع السياسات الوطنية دعما لعملية صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشرات

٢٨ - تشمل المؤشرات: عددا من مؤسسات البحوث داخل/ خارج أفريقيا المشاركة في الشبكة وعددا من الاتصالات الالكترونية بين أعضاء الشبكة وعددا من الزيارات الالكترونية لقواعد البيانات وعددا من الباحثين والمتدربين الذين قاموا بتبادل زيارات ضمن الشبكة وعددا من الدراسات المنجزة والموزعة باسم الشبكة وعددا من مؤسسات البحوث/الباحثين مما يتبين معه أن المهارات/المعارف قد تم اكتسابها من خلال استخدام الشبكة كما تم تطبيقها في البحوث التي مولتها الحكومات.

الفترة المستغرقة

٢٩ - تقترح الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة المقترحة

٣٠ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) إجراء دراسات عن القضايا العامة في مجال السياسات الوطنية ومن ذلك مثلا نظم التجارة والتبادل وسياسات التكيف الهيكلي وسياسات دعم القطاع الخاص؛ والاضطلاع بتحليل للمشاكل دون الإقليمية مثل التكامل الاقتصادي، ومسائل النقل والتوحيد القياسي وإدارة المياه والموارد الطبيعية؛ وإجراء دراسات عن القضايا المثارة على صعيد القارة الأفريقية بأسرها وعن القضايا التي تواجهها القارة في مواجهة بقية العالم مثل مواضيع البيئة العالمية والتجارة الدولية والترتيبات النقدية ومفاوضات الديون الخارجية؛

(ب) دعم الهياكل الأساسية للاتصالات من خلال التواصل الإلكتروني مع المؤسسات الشبكية المستهدفة؛

(ج) تنظيم منتدى سنوي لشركاء الشبكات؛

(د) إنشاء برنامج للعلماء الزائرين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لزيادة حشد المهنيين الذين يتمتعون بالخبرة في مجال تحليل وعمليات السياسات؛

(هـ) تنفيذ عملية تبادل للموظفين بين مؤسسات البحوث من أجل تجميع الخبرات من أجل تعظيم استخدامها في المنطقة؛

(و) إنشاء برنامج للبعثات التدريبية الداخلية لشباب المهنيين الأفارقة من أجل اطلاعهم على عمليات البحوث والسياسات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي الشبكات والدول الأعضاء ومساهماتهم فيها، مع إعداد هؤلاء الشباب لإمكانية إسناد أعمال مهنية لهم لدى منظمات الشبكة وحكومات الدول الأعضاء؛

(ز) إنشاء وتقاسم قواعد بيانات مشتركة في الشبكات من أجل زيادة إتاحتها وترقية نوعيتها وتوفير سبل الوصول إلى المدخلات البحثية الأساسية؛

(ح) بناء خبرات منهجية بحثية في الشبكات.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

جيم - توسيع سبل وصول البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواتل من أجل التواصل في مجال المعلومات والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الأهداف

٣١ - في إطار الهدف الشامل بتعزيز تنمية البلدان النامية ضمن سياق العولمة والتكافل المتزايد، يتمثل الهدف المقترح في زيادة قدرة حكومات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية على إنجاز المزيد من الإدارة الناجعة للموارد البيئية والطبيعية من خلال استخدام محطات مركبوز الأرضية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواتل.

المعلومات الأساسية

٣٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظام مركبوز للاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواتل بفضل منحة مقدمة من ستة بلدان أوروبية. ويقصد النظام إلى تهيئة قدرة ذات سرعة

عالية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواقل من أجل تبادل المعلومات والبيانات البيئية. وتمتلك ١٦ بلدا في الوقت الحالي محطات أرضية عاملة في ظل نظام مركيور. وبالنسبة إلى صانعي القرارات في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، فإن الافتقار إلى سبل الوصول إلى نظام ذي سرعة عالية للاتصالات السلكية واللاسلكية يشكل عقبة كأداء في الحصول على المعلومات والبيانات المتاحة دوليا. وحتى بالنسبة للبلدان التي تمتلك إمكانية التواصل على شبكة الإنترنت فإن الوصول إلى تلك المعلومات بتكلفة باهظة للغاية يشكل بدوره عائقا خطيرا. ويهدف الاقتراح إلى تزويد عدد مختار من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية بالمحطات الأرضية الأساسية لنظام مركيور للاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواقل وما يتصل بذلك (بصورة اختيارية) من قدرة محلية في منطقة الشبكات لدعم قدراتها على حيابة وتبادل المعلومات والبيانات عن البيئة والتنمية المستدامة.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٣٣ - يأتي هذا الاقتراح ضمن إطار وألويات الخطة المتوسطة الأجل في إطار البرنامج ١٠ (البيئة) ولا سيما البرنامج الفرعي ١٠-٥ (الخدمة والدعم العالميان والإقليميان) وسوف يكمل الأنشطة البرنامجية ذات الصلة في هذا المجال. كما سيقدم حلا منخفض التكاليف للبلدان النامية في إدارة البيئة والموارد الطبيعية ويحقق نتائج متميزة خلال فترتي السنتين.

النتائج المتوقعة

٣٤ - سوف يؤدي تنفيذ المشروع إلى تحسين في مرافق التبادل وسبل وصول حكومات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية إلى المعلومات والبيانات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة.

المؤشرات

٣٥ - سوف تشمل المؤشرات: عدد المحطات الأرضية التي تم نصبها وأصبحت كاملة التشغيل، وعدد البلدان التي توضح أنها تستخدم البيانات المستقاة من نظام مركيور في القرارات المتعلقة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

الفترة المستغرقة

٣٦ - تقترح الفترة المستغرقة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٣٧ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) تقديم محطات مركيور أرضية (مواصفات النوع باء) وما يتصل بها من معدات؛

(ب) تهيئة نظام شبكي محلي على نطاق صغير (اختياري)؛

(ج) تهيئة سبل التدريب لمديري المحطات الأرضية ولمسؤولي شبكات الحاسوب المرتبطين بهذا النشاط؛

(د) تقديم المساعدة التقنية خلال فترة المشروع لاستخدام نظام مركيور للوصول إلى المعلومات والبيانات البيئية تسهيلا لعمليات التخطيط والإدارة في المجال البيئي؛

(هـ) تقديم الدعم إلى نظام مركيور العالمي (أجهزة الارسال والاستقبال بالساتل).

دال - نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)

الأهداف

٣٨ - في إطار الهدف الشامل لتعزيز وتنمية البلدان النامية ضمن سياق العولمة والتكافل المتزايد، تتمثل الأهداف المقترحة في زيادة قدرة الحكومات المشاركة على رصد المواد والتحضيرات التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية وسلائف كيميائية فضلا عن رصد وإدارة إنتاجها وتصنيعها واستهلاكها ومخزوناتهما ومصادرتها والاستيلاء عليها.

المعلومات الأساسية

٣٩ - ينبغي أن تتم مراقبة وطنية ودولية لعمليات إنتاج وتصنيع وتجارة العقاقير ذات التأثير العقلي والمواد الكيميائية اللازمة لتصنيعها غير المشروع. ويتمثل الغرض من المراقبة في منع تحويل المواد إلى قنوات غير مشروعة، وضمان حصول البلدان على الكميات التي تحتاجها للأغراض الطبية والعلمية وغيرها من الأغراض المشروعة. كما أن رصد وإدارة تحركات المواد الخاضعة للمراقبة عملية معقدة لأنها تشمل شركاء عديدين ويحتاج الأمر إلى تبادل للمعلومات بين الشركات التجارية والإدارات الوطنية لمكافحة المخدرات ومسؤولي الجمارك وأمانة المجلس الدولي لمراقبة المخدرات. وتسهيلا لهذه العملية فقد تم تخصيص نظام محوسب هو نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات وهو متاح من أجل تعزيز إدارة ومراقبة التحركات المشروعة للعقاقير المؤثرة عقليا ولسلائف الكيماويات ولتدعيم سلامة التوقيت في تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي. ويؤدي النظام أساسا إلى تمكين الإدارات الوطنية من تقصي أثر جميع المعاملات الفردية في قاعدة بيانات محوسبة. وهو يتولى إصدار التراخيص للاستيراد والتصدير، كما يتولى عمليات التصديق والإخطارات المسبقة فيما يتعلق بالتجارة الدولية المشروعة. وقد تم تطوير النظام على ثلاث مراحل منفصلة. فبعد تجميع الاحتياجات من الحكومات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كانت المرحلة الأولى هي التطوير الفعلي وتجربة حزمة البرمجيات الحاسوبية (١٩٩٥-١٩٩٦). أما المرحلة الثانية فشملت تنفيذ النظام في ٢٥ بلدا (١٩٩٧-١٩٩٨). والمرحلة الثالثة التي يغطيها هذا الاقتراح تشمل تطبيق النظام في عدد أكبر من البلدان وخاصة البلدان النامية فضلا عن

المزيد من تطويره فنيا. ويتحقق ذلك من خلال نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية من حيث توزيعه وتركيبه والتدريب عليه في مجال المراقبة الدولية والوطنية للمخدرات، وإضافة وحدات جديدة تغطي جوانب أخرى من خفض الطلب (ومن ذلك مثلا النظام الدولي لتقدير تعاطي المخدرات فضلا عن وحدات تتعلق بخفض الطلب والاتجار غير المشروع وأنشطة معلومات إنفاذ القوانين).

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٤٠ - يأتي الاقتراح ضمن أولويات الخطة المتوسطة الأجل في إطار البرنامج ١٣ (المراقبة الدولية للمخدرات) ولا سيما البرنامج الفرعي ٣-١٣ (منع وتقليل إساءة استعمال المخدرات والقضاء على المحاصيل غير المشروعة ومكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات) وسوف يكون مكملا للأنشطة البرنامجية ذات الصلة في هذا المجال. وهو يقدم حلا منخفض التكلفة لزيادة قدرة البلدان المشاركة في مجال المراقبة الدولية والوطنية للمخدرات كما سيحقق نتائج ملموسة خلال فترتي السنتين.

النتائج المتوقعة

٤١ - سوف يؤدي تنفيذ المشروع إلى إقامة نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات مع استخدامه بفعالية في البلدان المشاركة. وسوف يتيح النظام دعم الدول الأعضاء في مجالات جمع البيانات وتحليلها وفي الجوانب الأخرى من المراقبة الدولية والوطنية للمخدرات فيما يخفف العبء عن كاهل الحكومات بالنسبة إلى الجمع اليدوي للبيانات وحفظها وتبادلها.

المؤشرات

٤٢ - سوف تشمل المؤشرات: عدد البلدان التي تم فيها نصب نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات واستخدامه بفعالية، والاستجابات المتحصلة من المستعملين الوطنيين للنظام فيما يتعلق بجذواه وفعاليته.

الفترة المستغرقة

٤٣ - تقترح الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٤٤ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) التركيب المتعدد لبرمجيات حاسوبية مطورة خصيصا لتعزيز القدرة على تحصيل وتطوير واستخدام المعارف اللازمة لصياغة سياسات المنع والمراقبة على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) إقامة الوسائل اللازمة لتبادل المعلومات ذات البيانات المحمية أمنيا فيما بين الشركاء في مجال المراقبة الدولية للمخدرات (مثل السلطات الصحية الوطنية، وسلطات إنفاذ القانون الوطنية ومجالس

مكافحة المخدرات والهيئات الإقليمية .. إلخ) بما يضمن الاتباع الكامل لأنظمة السيادة الوطنية والأنظمة المحلية في حماية البيانات؛

(ج) العمل، من خلال التكنولوجيا المتقدمة على تعزيز تبادل المعلومات بصورة ميسرة واقتصادية، واتباع سبل التعاون الدولي والوطني والتعمق في منهجيات ومعايير جمع المعلومات بغرض توسيع التطبيق على مستوى العالم كله.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

هاء - بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان النامية (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

الأهداف

٤٥ - في إطار الهدف الشامل المتمثل في مساعدة المجتمع الدولي على تضيء التحديات الناشئة والمشكلات المستمرة في ميدان التنمية العالمية، تتمثل الأهداف المقترحة في تعزيز قدرة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على تنفيذ جدول أعمال الموئل وما يحتويه جدول أعمال القرن ٢١ من عناصر متصلة بالحضر، وعلى تقييم تأثير السياسات والممارسات المرتبطة بذلك.

معلومات أساسية

٤٦ - وتنفيذ جدول أعمال الموئل هو أساساً مسؤولية الحكومات، وإن كان التعاون الدولي يؤدي دوراً مسانداً في هذه العملية، لا سيما بالتواصل الشبكي وبناء القدرات وتبادل المعلومات ونشرها. ويدعو جدول أعمال الموئل الحكومات إلى مواءمة تقوية و/أو إنشاء اللجان الوطنية التشاركية الواسعة القاعدة. وقد أنشأ الكثير من البلدان بالفعل آليات مؤسسية لتنفيذه ومتابعته. وبالنسبة لبعض هذه البلدان، تتمثل الخطوة التالية في العملية في تعيين و/أو إنشاء مرصد حضرية وطنية ومحلية تقوم بجمع وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات والاتجاهات والظروف الراهنة في مجال المستوطنات البشرية، كأساس لعمليتي صنع السياسات وصنع القرارات.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٤٧ - إن الاقتراح يندرج في نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، في إطار البرنامج ١١ (المستوطنات البشرية) وسيكمل الأنشطة ذات الصلة في ذلك المجال. وهو يتيح حلاً منخفض التكلفة تستعين به البلدان النامية على زيادة قدرتها المتصلة بتنفيذ جدول أعمال الموئل، وسيحقق نتائج مميزة في غضون فترتي السنتين القادمتين.

النتائج المتوقعة

٤٨ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى اكتساب فئات رئيسية في البلدان النامية المستفيدة مهارات ومعارف أساسية تتصل بتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية وبتبادلها واستعمالها.

المؤشرات

٤٩ - تشمل المؤشرات: عدد البلدان التي تشير إلى أن المشروع يسفر عن اكتساب فئات رئيسية المهارات والمعارف الأساسية المتصلة بتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية وبتبادلها واستعمالها.

الفترة المستغرقة

٥٠ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٥١ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) وضع واختبار المعينات التدريبية والأدوات المنهجية اللازمة لجمع المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات والسياسات الرشيدة وتحليلها واستعمالها من أجل رصد وتنفيذ خطط العمل الوطنية والمحلية؛

(ب) جمع فئات مختارة من المؤشرات ومن أفضل الممارسات والتشريعات، وتحليلها لاستقاء الدروس المستفادة منها؛

(ج) تنظيم أربع حلقات عمل دون إقليمية للتدريب والتحويل: اثنتان في أفريقيا وواحدة في أمريكا اللاتينية وأخرى في آسيا، على أن تسبق حلقات العمل هذه ثلاثة مؤتمرات إقليمية باستعمال الإنترنت من أجل تقييم ومواءمة العرض مع الطلب على الدراية الفنية والخبرات. وسوف تؤدي حلقات العمل إلى إطلاع ١٢٠ من ممثلي الحكومات الوطنية والمحلية، وقادة المجتمع المدني والمحلي، والبرلمانيين والمهنيين الممارسين، على استخدام المؤشرات الحضرية فضلا عن إطلاعهم على الدروس المستفادة من أفضل الممارسات ونماذج سياسات التمكين وتشريعاته؛

(د) تنظيم اجتماع أقاليمي للشركاء من أجل صقل معينات التدريب والأدوات المنهجية بغرض مواصلة استخدام وتطوير الاتصال المباشر وتنفيذ فكرة فصل دراسي يقوم على الاتصال الحاسوبي المباشر على الخط. ومن شأن هذا الفصل الدراسي تمكين الشركاء واللجان الوطنية من مواصلة الاستفادة من المدخلات المنهجية والفنية والمعارف المتحصلة من أنشطة الرصد والتنفيذ العالمية، فضلا عن تبادل الخبرات وتعلّم كل واحد من الآخر.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد: انظر المرفق).

واو - مركز التنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة)

الأهداف

٥٢ - في إطار الهدف الشامل المتمثل في مساعدة المجتمع الدولي على تضيء التحديات الناشئة والمشكلات المستمرة في ميدان التنمية العالمية، يتمثل الهدف المقترح في مواءمة الحوار بين بلدان الجنوب بزيادة الاتصال فيما يختص بالقضايا الإنمائية.

معلومات أساسية

٥٣ - بإنشاء قدرة مركزية لتسهيل تبادل المعلومات سوف يتعزز كثيرا تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. ومن شأن المركز المقترح أن يحدث وفرا في تكاليف النقل، بإنشاء مرافق ملموسة لصياغة التقارير وغيرها من الوثائق وللتفاوض بشأنها، وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية، والحصول على معلومات عن خبراء التعاون التقني، والحصول على المعلومات المتعلقة بمن يعملون، من أفراد ومؤسسات، في ميادين التنمية عبر الإنترنت. وسيتيح المشروع حلا مبتكرا للاضطلاع بالأنشطة المتعددة الأطراف والمتعددة الأغراض، التي من قبيل إقامة محفل اتصال حاسوبي مباشر لمناقشة القضايا الإنمائية، ومرفق اتصال حاسوبي مباشر لتبادل الوثائق وصياغتها والتفاوض بشأنها، ومرفق لتنظيم حلقات عمل تفاعلية بالاتصال الحاسوبي المباشر.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٥٤ - يندرج الاقتراح في نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، تحت البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، البرنامج الفرعي ٢٨-٧ (اتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها).

النتائج المتوقعة

٥٥ - سيسفر تنفيذ المشروع عن توافر مرفق للاتصال الحاسوبي المباشر قائم على الإنترنت (مركز التنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر)، بما في ذلك مرافق الاجتماع/التدريب والأدلة القابلة للبحث، من أجل الحصول على معلومات عن القضايا الإنمائية ومناقشة هذه القضايا. ويسمح الشكل المقترح بإجراء اتصالات منخفضة التكلفة بين المجموعات والأفراد بصرف النظر عن مواقعهم ومناطق توقيتهم؛ ولذلك فهو جد مناسب لتوسيع الحوار بين بلدان الجنوب بشأن التنمية وتوطيده. وبينما ستتحقق منافع أخرى عند اكتساب الخبرة ومواءمة تطوير الشبكة يتوقع فعلا تحقيق نتائج عملية جملة في غضون الفترة المقترحة.

المؤشرات

٥٦ - ستشمل المؤشرات عدد مستعملي المركز، وعدد الاتصالات بمواقع المعلومات؛ وعدد الأدلة/الأدلة الفرعية المتخصصة المنشأة داخل المركز؛ وعدد المجيبين على مسح المستعملين الذي يقيّم جدوى المركز؛ وعدد البلدان التي أقيمت فيها إمكانية الاتصال بمركز التنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر.

الفترة المستغرقة

٥٧ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٥٨ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) إنشاء مركز تنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر وشبكة مراكز خدمة دون إقليمية تكون بمثابة محفل يمكن المشتركين من الإبلاغ والصياغة والمناقشة وتبادل الوثائق المبينة للمواقف والسياسات؛

(ب) إقامة مرافق للاجتماع والتدريب بالاتصال الحاسوبي المباشر لأجل عقد حلقات العمل والحلقات الدراسية التفاعلية التي يمكن تسجيلها واستعراضها في أي وقت، الأمر الذي يؤدي تخفيض تكاليف الأحداث التي يمكن تكرارها؛

(ج) استحداث دليل بالاتصال الحاسوبي المباشر قابل للبحث يسهل للمسؤولين الحكوميين، ولمن يتصل من أفراد ومنظمات غير حكومية، الحصول مباشرة على المعلومات المتعلقة بالقضايا الإنمائية العالمية والإقليمية والقضايا الإنمائية الوطنية الكبرى، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد: انظر المرفق).

زاي - شبكة بحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة)

الأهداف

٥٩ - في إطار الهدف الشامل المتمثل في مساعدة المجتمع الدولي على تضيء التحديات الناشئة والمشكلات المستمرة في ميدان التنمية العالمية، يتمثل الهدف المقترح في زيادة إشراك المؤسسات البحثية بالبلدان النامية في تحليل السياسات العالمية، ولا سيما بدراسة القضايا الناشئة والاتجاهات الشديدة الأهمية في كل من الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

معلومات أساسية

٦٠ - يتزايد دور البيئة الاقتصادية الخارجية في البلدان النامية، كما أن قدرة هذه البلدان على مواصلة النمو ستتوقف باطراد على قدرتها على تحليل الاتجاهات الجارية سواء على مستوى اقتصادها أو مستوى الاقتصاد العالمي، وكذلك على التنبؤ بالتغيرات المحتملة في هذه الاتجاهات من أجل صياغة وتنفيذ تدابير السياسة الملائمة. وكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، يفتقر إلى المحللين الاقتصاديين المدربين جيداً الذين بإمكانهم تزويد صانعي القرارات في بلادهم بتحليلات وتنبؤات كافية من حيث التفاصيل ومناسبة من حيث التوقيت. ويمكن أن تساعد الأمانة العامة للأمم المتحدة على تقديم مثل هذا التدريب ومثل هذه الخبرات من خلال شبكة البحوث الدولية في مجال الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع فريق البحث الدولي المعني بوضعي النماذج الاقتصادية القياسية ("لينك - LINK"). ويهدف المشروع المذكور أعلاه إلى زيادة مشاركة مؤسسات البحوث في البلدان النامية في مشروع "لينك" وغيره من الآليات من أجل تحليل السياسات العالمية، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالقضايا الناشئة والاتجاهات البالغة الأهمية في كل من الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٦١ - إن الاقتراح يندرج في نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، في إطار البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، البرنامج الفرعي ٢٨-٧ (اتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها) ويكمل جوانب بحوث السياسات التي تنطوي عليها الشبكة الدولية لخبراء التنبؤ، الداخلة في إطار مشروع "لينك"، بإدخال عنصر مساعدة تقنية يستهدف الارتقاء بقدرات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال إعداد التنبؤات القائمة على النماذج الوطنية والدولية.

النتائج المتوقعة

٦٢ - سيسفر تنفيذ المشروع عن تعزيز قدرة المحللين الاقتصاديين وصانعي القرارات في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على دراسة أداء الاقتصاد الكلي في هذه البلدان والتنبؤ به. وسيكون تدريب الباحثين بواسطة الترتيبات القائمة على الشبكات بمثابة حل منخفض التكلفة. وسيتيح المشروع منافع جلية خلال فترتي السنتين فيما يختص ببناء قدرات البلدان النامية في مجال تحليل الاقتصاد الكلي وصنع السياسات.

المؤشرات

٦٣ - ستشمل المؤشرات عدد الباحثين الذين يلمون بتقنيات تحليل الاقتصاد الكلي ويستعملونها؛ وعدد قواعد البيانات المطورة؛ وعدد المؤسسات البحثية الموصولة بقواعد البيانات العالمية؛ وعدد الدول الأعضاء التي تشير إلى اكتساب تقارير الأمانة العامة نطاقاً وعمقاً إضافيين.

الفترة المستغرقة

٦٤ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠٠.

الأنشطة المقترحة

٦٥ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) تدريب باحثين من البلدان النامية على التقنيات المتقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي ولا سيما من خلال ترتيبات التواصل الشبكي؛

(ب) تطوير قواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وتحسين سبل الوصول إلى قواعد البيانات العالمية أمام مؤسساتها البحثية؛

(ج) تعزيز قدرة مؤسسات البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية بتدعيم قدرتها على رصد الاتجاهات الوطنية والدولية في مجال الاقتصاد الكلي؛

(د) تسهيل اشتراك خبراء البلدان النامية في حلقات العمل والحلقات الدراسية المتصلة بوضع النماذج والتنبؤ في سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك مشروع "لينك" وغيره من الأنشطة الراسخة المتصلة بتحليل السياسات العالمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد: انظر المرفق).

حاء - الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان برنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة)

الأهداف

٦٦ - في إطار الهدف الشامل المتمثل في مساعدة البلدان النامية في مختلف جوانب تنفيذ برامج ومنهاج العمل العالمية، لا سيما متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، تتمثل الأهداف المقترحة في زيادة قدرة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على جمع المعارف والمعلومات والدراية الفنية المتصلة بوضع السياسات وعلى تحليلها واستعمالها، مع التشديد على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة.

معلومات أساسية

٦٧ - يشكل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين أولويات الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. كما أن وضع السياسات وتحقيق التواصل الشبكي وبناء القدرات وتبادل المعلومات ونشرها أمور لازمة لتنفيذ هذه البرامج. ويدعو جدول أعمال القرن ٢١ الحكومات إلى إعداد استراتيجيات

التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وتحضير البرامج اللازمة لرصد تنفيذها، وتحسين المعلومات بالنسبة لصنع القرارات، وإنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة، والتشجيع على زيادة مشاركة فئات المجتمع المدني. ويدعو إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادران عن مؤتمر القمة الحكومات إلى مواءمة تعزيز و/أو إنشاء آليات تشاركية واسعة القاعدة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل التنفيذ والمتابعة استناداً إلى الشراكات مع الحكومات (بما فيها الحكومات المحلية) والمنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين والمهنيين والقطاع الخاص. أما إعلان ومنهاج عمل بيجين، فيحثان الحكومات على إنشاء أو تدعيم الآليات الوطنية الملائمة من أجل النهوض بالمرأة وتوسيع مشاركتها وإدماج تحليل نوع الجنس في السياسات والبرامج. وسيدعم المشروع جهود الدول الأعضاء الهادفة إلى إدماج الالتزامات المتعهد بها في هذه الوثائق إدماجاً تاماً في عملية اتخاذ القرارات وفي تحسين نظم المعلومات ذات الصلة من أجل صنع القرار.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٦٨ - يندرج الاقتراح في نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، في إطار البرنامج ٩ (التجارة والتنمية) والبرنامج ١٠ (البيئة) والبرنامج ١١ (المستوطنات البشرية) والبرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢٨-٢ (قضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة) والبرنامج الفرعي ٢٨-٤ (التنمية المستدامة) والبرنامج الفرعي ٢٨-٦ (السكان). وسيكمل الاقتراح الأنشطة ذات الصلة المندرجة تحت تلك البرامج، كما سيكون وسيلة فعالة لتوطيد قدرة البلدان النامية على تنفيذ إعلانات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وبرامج ومناهج عملها.

النتائج المتوقعة

٦٩ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى توطيد قدرة الآليات الوطنية والمحلية، لا سيما في البلدان الأقل نمواً، على جمع المعارف والمعلومات والدراية الفنية المتصلة بوضع السياسات وعلى تحليلها واستعمالها، مع التشديد على (أ) عملية إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وعملية صنع القرار وعملية المعلوماتية الوطنية لدعم تنفيذ الفصلين ٨ و ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١؛ و (ب) تصميم البرامج ورصد البرامج والمشاريع وتقييمها دعماً لأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ و (ج) تقوية الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، والمرأة والتكنولوجيات الجديدة، وبدعم زيادة دور المرأة في مجال القيادة والحياة العامة، حسبما أوصى إعلان ومنهاج عمل بيجين. وسينفذ المشروع في إطار ترتيبات التواصل الشبكي وسيمثل حلاً منخفض التكلفة يستهدف تحقيق نتائج مميزة في غضون الفترة المقترحة.

المؤشرات

٧٠ - ستشمل المؤشرات عدد المؤشرات الموضوعية لتنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومتابعتها؛ وتحسين القابلية للوصول الإلكتروني على أساس الإنترنت؛ وعدد البلدان التي تبين أن المشروع يسهم في تحسين قدراتها على وضع السياسات المتصلة بمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية.

الفترة المستغرقة

٧١ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٧٢ - تقترح الأنشطة التالية:

- (أ) تنظيم ما يصل إلى عشرة اجتماعات استشارية إقليمية لتبادل الخبرات الوطنية والمعلومات بشأن وضع واستخدام النهج/الاستراتيجيات الوطنية والخبرات الوطنية تنفيذاً لجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛
- (ب) تقديم خدمة الدعم الاستشاري لمساعدة أقل البلدان نمواً، عند الطلب، على إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛
- (ج) مواصلة الدعم والتنمية المنهجية للقائمة الأساسية من مؤشرات التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع البلدان الـ ٢٢ القائمة بالاختبار، وبناء القدرات في تلك البلدان من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج المؤشرات؛
- (د) تنظيم وتسيير حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية دعماً لجهود بناء القدرات بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، ولا سيما لمساعدة البلدان على إدماج نظم المعلومات الحديثة وتنقياتها ضمن عمليات صنع القرارات على الصعيد الوطني؛
- (هـ) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، من خلال مشاورات الخبراء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل معالجة القضايا والمشاكل التقنية وتحديد الحلول والتغلب على الاختناقات ومواقع الصعوبات؛
- (و) وضع الآليات النموذجية الملائمة للظروف الوطنية والمحلية لتدعيم تصميمات البرامج التشاركية ورصدها وتقييمها؛
- (ز) إعداد المبادئ التوجيهية والأدلة التي يستخدمها القائمون على عقد الاجتماعات والمشاركون في الآليات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية؛
- (ح) إعداد الأدلة ومواد المعلومات المتعلقة بتقنيات التقييم الاجتماعي التشاركية؛

(ط) تنظيم ستة من اجتماعات أفرقة الخبراء (في كل منها ٢٠ مشتركاً) لتبادل الخبرات فيما يتعلق بعمليات الرصد والإبلاغ عن الجهود الوطنية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، وتحديد العقبات التي تحول دون فعالية التنفيذ ثم رصد التقدم المحرز؛

(ي) تنظيم ثلاث حلقات عمل أقاليمية لتدعيم الآليات الوطنية من أجل النهوض بالمرأة وتبادل الخبرات بشأن الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، مع التأكيد على دور المرأة في صنع القرار؛

(ك) تنظيم خمسة مؤتمرات باستخدام الإنترنت تعنى بتنفيذ منهاج عمل بيجين لتمكين المنظمات غير الحكومية النسوية، ولا سيما في البلدان النامية، من تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، ومن المساهمة في استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين المقرر إجراؤهما في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد: انظر المرفق).

المرفق

الاحتياجات من الموارد، حسب المشروع

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	عنوان المشروع
١ ٩٨٠ ٠٠٠	تعزيز التجارة الالكترونية (الأونكتاد)
٢ ٥٠٠ ٠٠٠	بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
٢ ٢١٥ ٠٠٠	توسيع سبل وصول البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواتل من أجل التواصل في مجال المعلومات والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
١ ١٠٠ ٠٠٠	نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)
٩٤٥ ٠٠٠	بناء القدرات والتواصل الشبكي لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان نموا (الموئل)
٥١٠ ٠٠٠	مركز التنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٧٢٥ ٠٠٠	شبكة البحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٢ ٣٣٠ ٠٠٠	الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
١٢ ٣٠٥ ٠٠٠	المجموع

— — — — —